التنمية المحلية في الجزائر: دراسة في الفواعل والمحددات

الأستاذ/ عادل إنزارن
أستاذ بجامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم الجزائر

❖❖❖❖❖❖❖

ملخص:

تعتبر سياسة التنمية المحلية ركيزة أساسية لبناء نموذج تنموي متكامل في الدولة، وحاولت هذه الدراسة إبراز أهم الفواعل المحلية الرسمية وغير الرسمية في رسم السياسة العامة التنموية على المستوى المحلي في الجزائر، ومعالجة أهم المحددات التي تؤثر فيها سواء على مستوى البيئة الداخلية أو البيئة الخارجية. وذلك بهدف بناء مقاربة للتنمية المحلية تقوم على إشراك جميع الفواعل في التنمية المحلية، وتوفير بيئة مناسبة على جميع المستويات لتجسيد تنمية محلية مستدامة.

Abstract:

Local development policy is cosidered as a fundamental pillar of constructing an integrated developmental model in the state. This study try to highlight the most important official local actors and non-local actors to draw the general policy at the local level in Algeria. In addition to, address the most important determinants that affect them on both the internal and external environment levels.

The aim of constructing an approach to local development based on the involvement of all actors in local development, and provide a suitable environment at all levels to reflect the durable local development.

مقدمة:

تعتبر التنمية المحلية عملية أساسية ترتكز عليها السياسات العامة التنموية للدولة، إذ أنها منطلق أساسي لتحقيق التنمية الوطنية الشاملة، وهي كذلك عملية مركبة تتفاعل فيها عدة متغيرات سواء على المستوى المؤسساتي أو على المستوى البيئي.

ولما كانت التنمية المحلية تقوم على المقاربة التشاركية بإشراك جميع الفواعل في رسم وتنفيذ البرامج التنموية، وذلك باعتبارها الأقرب لمعرفة المتطلبات المختلفة للسكان، كما أن ما يعد صالحا في منطقة قد لا يكون كذلك في منطقة أخرى، ولذلك أصبح من اللازم على السلطات المركزية للدولة عند إعداد سياستها التنموية العامة أخذ هذا الاختلاف بعين الاعتبار، والعمل على تكييفها مع السياسة العامة للدولة.

وعليه فالإشكالية المطروحة هنا تتمثل في: **إلى أي مدى يمكن أن نتكلم عن تنمية محلية رشيدة في الجزائر؟**

ولتحليل الإشكالية سيتم الانطلاق من الفرضيتين التاليتين:

1- تتحدد فاعلية سياسة التنمية المحلية من خلال مجموعة محددات بيئية (داخلية وخارجية) تؤثر فيها.

2- توفير أرضية مساعدة للجماعات المحلية، وإشراك جميع الفواعل المحلية يؤدي لتفعيل التنمية المحلية بالجزائر.

ولتحليل الإشكالية السابقة واختبار الفرضيات تم تقسيم الدراسة للعناصر التالية:

1- تطور عملية التنمية المحلية في الجزائر

بدأ الاهتمام بالتنمية المحلية في الجزائر مباشرة بعد الاستقلال من خلال الاعتماد على نموذج تنموي يقوم على بناء قاعدة صناعية ثقيلة والقضاء على التخلف الذي ورثته عن الفترة الاستعمارية، ومع بداية الثمانينات حصلت تغييرات في سياسة التنمية في الجزائر والتي مست هيكلة الاستثمارات على حساب القطاع الصناعي ولصالح القطاع الخدماتي، وبذلك يمكن تقسيم تطور سياسة التنمية المحلية في الجزائر إلى مرحلتين أساسيتين هما:

مرحلة التخطيط ومرحلة اقتصاد السوق (ما بعد 1990).

أ- مرحلة التخطيط (1967- 1989)

عرفت هذه الفترة اهتماما بالتنمية المحلية من خلال مجمل المخططات التنموية التي تم اعتمادها والتي ركزت على تنمية القطاع الإنتاجي عموما والتصنيع بصفة خاصة، وقد تم اعتماد العمل بهذه المخططات لتحقيق مجموعة من الأهداف تمثلت أساسا في حصر الإمكانات البشرية والمادية التي تمكن من خلق قدرات عمل جديدة في آجال محددة. واستخدام الموارد المحصورة والمنجزة أفضل استخدام ممكن. كما تسعى لتحديد مجال زمني معين يلتزم فيه المجتمع بتحقيق الاستثمارات المبرمجة في وقتها(1).

وقد عرفت هذه الفترة عدة مخططات هي:

- **المخطط الثلاثي (1967-1969):**

وقد جاء هذا المخطط في الأساس كبرنامج استثمار موجه للمناطق المحرومة في إطار مكافحة التفاوت الجهوي وذلك لأجل تحقيق نمو وتقدم اقتصادي واجتماعي، وقد كان التوجه البارز لهذا المخطط هو تنمية الجهاز الإنتاجي بصفة عامة والجهاز الصناعي بصفة خاصة حيث تم إنشاء شركات وطنية لتحقيق سيطرة كاملة على النشاط الاقتصادي إذ أصبحت الدولة تقوم بدور متزايد في الحياة الاقتصادية والاجتماعية في توجيه حركة التنمية وقد بلغ معدل الاستثمار 9.14 مليون دينار جزائري(2).

وما يلاحظ على هذا المخطط الثلاثي أنه يعتبر تمرينا على التخطيط، فهو أول محاولة في مجال التخطيط وبذلك طرحت مشكلة ديمقراطية عمليات إعداد المخطط، وعلى الرغم من المحاولات التي أجريت يمكن التسليم بأن الديمقراطية قد بقيت محدودة، حيث كانت القرارات الاقتصادية مركزية إلى أبعد الحدود فقد كان المخطط عبارة عن مجموعة مشروعات صناعية اختارتها ووضعتها الإدارة المركزية(3).

- **المخطط الرباعي الأول: (1970–1973):**

حيث أن هذا المخطط لم يشر إلى سياسة واضحة للتنمية الإقليمية، إلا أنه كان هناك تدخل ضمني لسياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية الوطنية، إذْ كان من أولويات هذا المخطط تحقيق توازن جهوي وحظوظ متساوية في التنمية.

وقد اهتم هذا المخطط أيضا بتنمية الريف وبتطوير التعليم والتدريب لتحقيق مستوى ثقافي وفني أعلى لجميع المواطنين، وتوفير فرص عمل خارج الزراعة والتوسع في إنتاج الحديد الصلب ومواد البناء، وقد تم تخصيص مبلغ ثلاثين مليار دينار للاستثمار في هذا المخطط خصصت منها خمسة عشر مليار دينار لقطاع المحروقات(4).

ورغم أن هذا المخطط كان فرصة في إشراك إدارات الشركات والأجهزة التنفيذية للولايات في أشغال التخطيط، إلا أن لا مركزية الإعداد للمخطط لم تكن ديمقراطية حقا لأنه لم يتم إشراك النقابات والمجالس المحلية في إعداد الخطة(5).

- **المخطط الرباعي الثاني (1974–1977):**

وقد كان هذا المخطط تكملة للمخطط الرباعي الأول حيث جاء لاستكمال البرامج التي لم تكتمل خلال المخطط الرباعي الأول، حيث حاول توضيح أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية على المستوى المحلي.

وقد شمل هذا المخطط مجموعة من العناصر وهي تدعيم وتوسيع التغيرات الاجتماعية. وتطوير الهياكل القاعدية للمجتمع. واعتماد اللامركزية لتحقيق التوازن الجهوي، ويظهر ذلك من خلال اعتماد مخططات التنمية للبلدية وإشراك المواطنين في التنمية المحلية.

فقد تم على صعيد المؤسسات إشراك مختلف اتحادات الإتحاد العام للعمال الجزائريين في أشغال الخطة وبصورة خاصة إشراك مجالس عمال المؤسسات المنبثقة عن الهيئة الجديدة، وهي التسيير الاشتراكي للمؤسسات، ولكن هذه المحاولة لم يكتب لها النجاح حيث أن إدارة المؤسسات والأقسام الوزارية كانت الوحيدة التي أسهمت في الإعداد الفعلي للخطة، وذلك إما لعدم توفر المعلومات أو لحداثة هيئات التسيير الاشتراكي للمؤسسات(6).

- **المخطط الخماسي الأول (1980–1984):**

أولى المخطط الخماسي الأول اهتماما بالسكن والنقل ومعالجة البطالة وهي مشاكل أصبحت تطبع المناطق الحضرية، وقد أكد على مجموعة من التوصيات تتبلور حول إشباع الحاجات الاجتماعية للسكان.

وتنويع الاستثمارات لخلق سوق وطنية ولتحقيق الاستغلال الاقتصادي. وتفادي الاختلافات بين الإنجازات والهدف المحدد. كما يعمل هذا المخطط على تقوية العلاقات بين القطاعات. وتطبيق سياسة تعليم وتكوين منسجمة مع حاجات التنمية في التشغيل. إضافة إلى تنظيم تنمية مناطق البلاد على أساس التفاوت الجهوي الذي خلقته برامج التنمية الكبيرة.

ولتجسيد هذه التوصيات فقد تم تخصيص مبلغ مائتين وخمسين مليار دينار لإعادة إقرار التوازنات الاقتصادية وإعادة تنظيم المؤسسات وتثمين الطاقة إلى جانب تصنيف أولويات التنمية وإكمال نظام التخطيط وإنشاء وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية بدلا من كتابة الدولة(7).

– المخطط الخماسي الثاني (1985–1989):

لقد أكد هذا المخطط على ضرورة تدعيم نظام المخططات البلدية وهو يعلق أهمية كبرى على المخططات المحلية في تنظيم نشاط الاستثمار الخاص الوطني ودمجه في حركة التنمية المحلية للبلدية أو الولاية، وركز كذلك على سياسة أكثر شمولية من المخططات البلدية والولائية وهي المخطط الوطني للتهيئة الإقليمية.

وقد تم تخصيص مبلغ بقيمة خمسمائة وخمسين (550) مليار لتنمية قطاع الزراعة والري والإسكان والنقل وتسديد الديون الخارجية(8).

وفي الأخير يمكن القول إن مرحلة التخطيط رغم ما شملته من برامج ضخمة لأجل تحقيق تنمية محلية تقوم على أساس التكفل باحتياجات المواطنين، إلا أنه واجهتها العديد من الصعوبات تمحورت أساسا على غياب الإطارات الفنية الكفأة وكذا المركزية الشديدة في عملية التخطيط التنموي وتهميش المشاركة الشعبية وبذلك دخلت الجزائر في سياسة اقتصاد السوق، فماذا ميز هذه المرحلة؟

ب– مرحلة اقتصاد السوق (ما بعد 1990):

كانت فترة الثمانينات منعرجا حاسما في سياسة التنمية في الجزائر، حيث عرفت الجزائر عدة إصلاحات اقتصادية وهيكلية وإدارية هي:

- إعادة الهيكلة العضوية والحالية للمؤسسات الاقتصادية 1989.
- إعادة تنظيم التراب الوطني برفع عدد الوحدات الإدارية المحلية 1984.
- إصلاح إعادة تنظيم القطاع الفلاحي وفق نظام المستثمرات الفلاحية 1986.
- إضافة لصدور قانون استقلالية المؤسسات العمومية الاقتصادية سنة 1989(9).

ورغم الصعوبات التي عرفتها الجزائر مع صدور دستور 1989– سواء من الناحية الأمنية أو السياسية– إلا أن الجزائر مع أواخر التسعينات بدأت تعرف نوعا من الاستقرار على المستوى الأمني والسياسي، وهذا ما سمح لها بانتهاج مجموعة من البرامج التنموية، ولعل أبرز تلك البرامج برنامج الإنعاش الاقتصادي، وبرنامج دعم النمو.

أ– برنامج الإنعاش الاقتصادي:

هو برنامج يمتد على أربع سنوات (2001–2004)، جاء بهدف دفع عجلة المؤسسات العمومية الاقتصادية، وتفعيل البرامج الاقتصادية بزيادة المشاريع وتمويلها بأموال ضخمة، حيث تم تخصيص مبلغ 525 مليار دينار لهذا البرنامج، استهدفت إعادة تأهيل المنشآت القاعدية، ودعم الفلاحة والتنمية القروية(10).

وكذلك ترقية الاستغلال الزراعي والمؤسسة المنتجة خاصة منها المحلية ذات الحجم الصغير والمتوسط، وإعادة تأهيل المنشأة القاعدية التي تساعد على إعادة انطلاق النشاطات الاقتصادية وتغطية الحاجات الضرورية للسكان في مجال تنمية الموارد البشرية، ويهتم هذا البرنامج بتحقيق ثلاثة محاور أساسية هي مكافحة الفقر، توفير فرص العمل وتحقيق توازن جهوي(11).

ومع أواخر سنة 2003 بلغت نسبة إنجاز المشاريع 73% و26% من المشاريع في طور الإنجاز فيما تقدر نسبة المشاريع التي ستنجز بـ 1% (159 مشروعا)، ومن أهم نتائج هذا البرنامج نذكر:

- استثمار حوالي 46 مليار دولار أمريكي من الإنفاق العمومي.
- نمو اقتصادي مستمر بمعدل 3.8 % طيلة خمس سنوات.
- ساهم في إنجاز الآلاف من المنشآت القاعدية.

ويحدد برنامج الإنعاش الاقتصادي نشاط الدولة في التكفل بالانشغالات المحلية على عدة مستويات بهدف التحسين النوعي والمستدام للإطار المعيشي للمواطنين.

فالبرنامج يتضمن إنجاز المخططات البلدية والموجهة لتشجيع التنمية والتوزيع المتوازن للتجهيزات والأنشطة على كامل التراب الوطني. ويستجيب هذا البرنامج للحاجات الملموسة والتي يعبر عنها بمشاريع رامية إلى تنمية مستدامة على صعيد الجماعات الإقليمية.

ولأجل استكمال برنامج الإنعاش الاقتصادي، وتدعيمه تم إقرار برنامج دعم النمو سنة 2005، وذلك لتدعيم البنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية.

ب- برنامج دعم النمو:

يمتد هذا البرنامج من (2005-2009)، ويبلغ حجمه الاستثماري 9000 مليار دينار جزائري خصص منه 1908.5 مليار دينار جزائري للبرامج المحلية[12].

وقد جاء هذا البرنامج لتحقيق جملة من الأهداف تتركز أساسا في استكمال الإطار التحفيزي للاستثمار عن طريق إصدار نصوص تنظيمية من شأنها أن تكمل قانون الاستثمار وتطوير التدابير الكفيلة بتسهيل الاستثمار الخاص الوطني أو الأجنبي. ومواصلة تكييف الأدوات الاقتصادية والمالية الوطنية مع الانفتاح العالمي سواء تعلق الأمر بتأهيل أداة الإنتاج أو بالإصلاح المالي والمصرفي.

كما يسعى هذا البرنامج لإتباع سياسة ترقية الشراكة والخوصصة مع تعزيز للقدرات الوطنية.

إضافة إلى أنه يهدف إلى تعزيز مهمة ضبط ومراقبة الدولة قصد محاربة الغش والمضاربة والمنافسة غير المشروعة التي تخل بقواعد المنافسة والسوق على حساب المؤسسات الوطنية المنتجة.

إذن فهذا البرنامج يهدف إلى دعم عملية التنمية ومواصلة الإنجازات السابقة مما يحقق الفعالية والجودة مركزا على تحسين إطار الاستثمار وترقيته، وعصرنة المنظومة المالية وتسوية مسألة العقار، وقد قسم هذا البرنامج إلى خمسة ملاحق، كل ملحق يتضمن برنامجا خاصا يهدف إلي تحقيق جملة من الأهداف، تتلخص في خمسة برامج هي برنامج تحسين شروط الحياة (بما فيه برنامج تنمية ولايات الجنوب، والبرنامج الخاص بالهضاب العليا).

وبرنامج تنمية المنشآت القاعدية. وبرنامج دعم التنمية الاقتصادية.

إضافة لبرنامج تنمية وعصرنة القطاع العام. وبرنامج تنمية وسائل الاتصال والتكنولوجيا الحديثة[13].

وفي الفترة الممتدة من **2010–2014** تم تطبيق برنامج خماسي بهدف دعم النمو الاقتصادي (برنامج دعم النمو الاقتصادي)، وتم تخصيصه لتطوير البنية التحتية للبلد بهدف تحسين بيئة المؤسسة وظروف معيشة المواطنين.

ولقد ساهمت هذه البرامج في الحفاظ على معدل الاستثمار في مستوى عال خاصة خلال الفترة 2008-2011 أي بمعدل يقارب 25% من الناتج المحلي الخام مما سمح بتحقيق نمو ايجابي في معظم قطاعات النشاط[14].

وفيما يلي جدول توضيحي للبرامج التنموية المعتمدة والقيمة المالية المخصصة لها:

جدول يبين قيمة انجاز المشاريع الاستثمارية 2000–2019

السنوات	2000– 2004	2005–2009	2010–2014	2015–2019
القيمة الإجمالية (مليار دولار)	10	200	286	262

المصدر: احمد بوريش، " **تحليل أسباب وانعكاسات الأزمة البترولية 2014 على الاقتصاد الجزائري** "، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي انعكاسات انهيار أسعار النفط على اقتصاديات الدول المصدرة له، جامعة المدية، 7/8/ أكتوبر 2015، ص11.

وما ميز هذه البرامج التنموية تأخر انجاز المشاريع الاستثمارية فنجد في إطار ميزانية 2015-2019 تشمل 40% من المخطط السابق غير منجزة، وارتفعت تكلفتها من 25 إلى 30% من قيمتها الأصلية، وهو ما يشكل خطرا على الاقتصاد الجزائري الذي يعتمد في تمويله لهذه المشاريع على المداخيل النفطية التي تشهد انهيارا مقلقا[15].

إضافة إلى أنه رغم القيمة المالية المعتبرة التي تم تخصيصها لها بفعل ارتفاع مداخل النفط، إلا أن تأثيرها خاصة على التنمية المحلية كان محدودا.

وفي الأخير يمكن القول إن مسار التنمية المحلية في الجزائر عرف عدة تطورات، ميزتها نجاحات وإخفاقات أو سلبيات تستدعي معالجتها، والتنمية المحلية في الجزائر تسهر على تنفيذها قانونيا الجماعات المحلية، دون إغفال دور وتأثير الفواعل غير الرسمية في تجسيد التنمية المحلية، وبالتالي سأحاول من خلال المحور التالي التطرق لدور الفواعل الرسمية وغير الرسمية في رسم سياسة التنمية المحلية في الجزائر.

2- دور الفواعل المحلية في تجسيد سياسة التنمية المحلية

تتأثر عملية التنمية المحلية في الجزائر بعدة متغيرات سواء على المستوى المركزي أو على المستوى المحلي، فبناء عملية التنمية المحلية يستدعي اجتماع عدة فواعل تساهم سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في تجسيدها على أرض الواقع، ويمكن إجمال الفواعل من خلال تقسيمها إلى فواعل رسمية وغير رسمية.

أ- الفواعل الرسمية: وتتمثل في البلدية والولاية.

في البداية يمكن القول أن العالم شهد تحولات سياسية، اقتصادية واجتماعية، كان لها تأثيرًا على دور الدولة ومؤسسات الإدارة المحلية في عملية التنمية، حيث عرفت الدولة تجدد في أدوارها وتعالت الآراء لتطوير النظام اللامركزي، وإعطاء دور أكبر للإدارة المحلية للمشاركة في تجسيد التنمية المحلية.

وتعد الجماعات المحلية (البلدية، والولاية) في الجزائر المحرك الأساسي لعملية التنمية المحلية، حيث خصها المشرع الجزائري بعدة صلاحيات لتفعيل دورها في التنمية المحلية، وهذا ما سنتناوله فيما يلي:

– دور الولاية في التنمية المحلية:

تقوم الولاية بمهام عديدة تندرج في إطار التنمية المحلية، إذ خصها قانون الولاية رقم 12-07 المؤرخ في 12 رمضان 1410هـ الموافق لـ 07 أفريل 1990 بجملة من الصلاحيات لتحقيق التنمية المحلية والتي تشمل مجالات اقتصادية، اجتماعية، ثقافية، بيئية، وإدارية.

ففي المجال الاقتصادي المالي يتمتع المجلس الشعبي الولائي باختصاصات عديدة في مجال التخطيط والإنعاش الاقتصادي، حيث يقوم بكافة الأعمال التي تسهم في تنمية الولاية، ويحق له في هذا الإطار أن يشجع كل مبادرة تساعد على تنسيق العمل بالنسبة لمشروعات التنمية، كما يدعو المجلس خلال وضع المخطط الوطني للتنمية للتعبير عن رأيه بالنسبة إلى العمليات المتصلة مباشرة بالحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للولاية ويأخذ رأي المجلس الشعبي الولائي في توزيع الاعتمادات المالية التي يتصرف فيها الوالي، كما يبدي رأيه في أولويات الصرف في الاعتمادات المالية، ويبدي المجلس رأيه كذلك في برنامج التجهيز والتنمية المقدم من الوالي والمتعلق بالولاية[16].

ويمكن تحديد أهم الصلاحيات في هذا الإطار من خلال أنه يصادق على مخطط الولاية في المجال الاقتصادي وهذا بعد أن تتوفر له جميع المعطيات التي تساعده على دراسة هذا الملف حتى قبل المصالح المعنية.

ويعمل المجلس على ترقية الاستثمار على مستوى المنطقة، ويقدر النفقات الواجب تقصيها في هذا المجال.

كما يعمل على إيجاد التجهيزات التي يتجاوز حجمها قدرات البلديات.

ويتولى المجلس المصادقة على ميزانية الولاية بعد دراستها وهذا قبل 31 أكتوبر من السنة السابقة للسنة المالية المعنية كما يصوت على الميزانية الإضافية قبل 15 جوان من السنة المالية[17].

إلى جانب أن لمجلس الولاية الحق في أن يصوت على القروض لإنجاز المشروعات المختلفة، وتجدر الإشارة هنا نظرا لأهمية الاختصاصات المالية وحساسيتها يخضع المجلس لمراقبة إدارية من قبل وزير المالية الذي يجوز له أن يطلب من محاسب الولاية موافاته بكافة المستندات التي يراها ضرورية للتحقق من سلامة التصرفات المالية وفي نهاية الأمر يقوم الوزير بوضع تقرير سنوي يتضمن ملاحظاته بشأن التسيير المالي للولايات والمؤسسات العمومية الموجودة في نطاقها ويرفع التقرير إلى رئيس الحكومة ووزير الداخلية لإطلاعها على الرقابة المالية[18].

أما فيما يخص **المجال الاجتماعي والثقافي** فقد أعطى قانون الولاية عدة صلاحيات للولاية في هذا الإطار ومن ذلك أن المجلس يساهم في برامج ترقية التشغيل بالتشاور مع البلديات أو المتعاملين الاقتصاديين.

ويتولى انجاز الهياكل الصحية التي تتجاوز قدرات البلديات، وذلك تطبيقا للخريطة الصحية.

كما أنه يساهم في كل نشاط اجتماعي بالتنسيق مع المجالس الشعبية البلدية بهدف التكفل بالطفولة والمعوقين والمسنين والمعوزين والمرضى عقليا. ويساهم في أعمال الوقاية من الأوبئة وترقية الوقاية الصحية.

إضافة إلى أنه يسعى لإنشاء منشآت ثقافية ورياضية وترفيهية بالتشاور مع البلديات ويدعم كل نشاط من هذه الأنشطة[19].

ويساهم في نشر التراث الثقافي وتكوين الوعي الثقافي للمواطنين، والاتصال مع البلديات أو أي جهة معنية بذلك.

إذن فالمشرع الجزائري لم يغفل أهمية التنمية الاجتماعية والثقافية ودورها في التنمية على مستوى الولاية، حيث أقر هذه الاختصاصات حتى ينال السكان حظهم من التنمية، فأصبح من حق هذه المجالس إنشاء مؤسسات جديدة للعناية بالصحة العامة وتطور المرافق التربوية والاجتماعية وذلك في إطار السياسة العامة التي تصنعها الدولة في هذا الشأن.

وفي مجال التنمية الاقتصادية والصناعية منح القانون للمجالس الشعبية حق إنشاء مناطق صناعية وتحقيقا لهذا الغرض أصبح من حقها إحداث أية مؤسسة صناعية، ومن حقها أيضا أن تعمل كل ما في طاقتها على تشجيع أي مبادرة للبلديات في مجال إقامة وتنمية الصناعة التقليدية، كما يجوز لها أن تتدخل بنفسها في إنشاء هذه الصناعات التقليدية إذا ما تجاوز إنشاؤها الإمكانات المالية أو الفنية المتاحة للبلدية[20].

ففي هذا الإطار يعد المجلس الشعبي الولائي مخططا للتنمية على المستوى المتوسط، يوضح فيه الأهداف والبرامج التنموية من اجل ترقية التنمية الاقتصادية والاجتماعية للولاية من خلال المساهمة في تحديد المناطق الصناعية التي سيتم إنشائها، وتشجيع الاستثمارات في الولاية، وإنعاش نشاطات المؤسسات العمومية الموجودة بالولاية، إضافة لترقية الإبداع في القطاعات الاقتصادية والتشاور مع المتعاملين الاقتصاديين قصد ضمان محيط ملائم للاستثمار[21].

وفيما يخص **مجال التنمية الفلاحية والري** فللمجلس عدة صلاحيات في هذا الإطار، منها أنه يتولى حماية وتوسيع الأراضي الفلاحية وبعث الترقية الفلاحية في المنطقة كما يبادر بكل عمل من شأنه حماية الثروة الغابية والثروة الحيوانية.

ويعمل على حماية التربة وإصلاحها وذلك لتنمية الأملاك الغابية وحمايتها. ويقوم أيضا المجلس بكل أعمال الوقاية من الأوبئة في مجال الصحة الحيوانية.

بالإضافة إلى أنه يعمل على تطوير الري ويساعد البلديات تقنيا في هذا المجال[22].

وفي مجال السياحة والإسكان نجد أن الدولة الحديثة تعتمد على السياحة كمصدر هام لتنمية مداخلها، وقد حاولت الإدارة الجزائرية إعطاء أهمية للمرافق العامة المعنية بالسياحة، فأصبح من اختصاص المجالس المحلية بالولايات العمل على تسهيل انطلاق السياحة، حيث تقوم بمراقبة كل المؤسسات والمرافق العامة ذات الطابع السياحي، وأن تساعد البلديات فيما يخص برامجها الإسكانية حيث تساهم في تشييد المساكن وتقوم بترقية برامج السكن[23].

أما فيما يخص المواصلات فقد أصبح من حق المجلس الشعبي للولاية أن يعمل على استغلال بعض المواقف العامة لنقل المواطنين، لذلك له الحق في إجراءات لإصلاح الطرق البرية والبحرية[24].

هذا بصفة عامة عن دور الولاية وخاصة اختصاصات المجالس الولائية في بلورة العملية التنموية على مستوى الولاية، وذلك من خلال التنسيق مع مختلف البلديات التي تلعب –هي الأخرى– دورا كبيرا في تجسيد التنمية المحلية وبذلك سنتناول فيما يلي دور البلدية في التنمية المحلية.

- دور البلدية في التنمية المحلية:

تعد البلدية القاعدة الأساسية والإقليمية في الجزائر، فهي تلعب دورا هاما في شتى المجالات، " وقد جعل المشرع الجزائري من البلدية المحرك الأساسي للتنمية المحلية "[25].

فقد خصها بمجموعة من الأدوار والوظائف في هذا الإطار في عدة مجالات:

ففي المجال الاقتصادي:

خص قانون البلدية 11- 10 البلدية بدور فعال في التنمية بإشراكها في النشاط الاقتصادي وذلك عن طريق ترك مسؤولية المبادرة الاقتصادية للبلدية لإيجاد حلول في أقرب وقت وفي أحسن الظروف الممكنة وذلك للرفع من مستوى معيشة أبناء المجتمع من خلال البحث عن النشاط الاقتصادي في المدن والأرياف.

ويمكن إبراز أهم المحاور التي توضح دور البلدية في المجال الاقتصادي في أنها تقوم بإعداد مخططها التنموي بأطواره القصيرة والمتوسطة والطويلة المدى وتصادق عليه وتسهر على تنفيذه في إطار الصلاحيات المستندة لها بنص القانون مع الانتباه إلى ضرورة أن تكون منسجمة مع مخطط الولاية وأهداف مخططات التهيئة العمرانية.

وتعتبر المادة 103 من القانون 11-10 المتعلق بالبلدية مؤشرا هاما للبلدية لكي تقوم بالتوجه نحو تحقيق الانطلاقة المرجوة للقيام بأي مبادرة من شأنها تطوير الأنشطة الاقتصادية وتطوير المبادرة المحلية لتحقيق أهداف التنمية المحلية على مستوى البلدية، وقد حُدد لذلك معياران أساسيان لتجسيد ذلك وفق الرؤيا العامة للتنمية الإقليمية، وهذان المعيران هما الطاقات والإمكانيات المادية والمالية للبلدية المعنية. وتماشي هذه الأعمال مع ما هو موجود في المخطط التنموي البلدي.

ففي إطار **التهيئة والتنمية**: نجد أن المجلس الشعبي البلدي يعد برامجه السنوية والمتعددة السنوات الموافقة لمدة عهدته وذلك في إطار المخطط الوطني للتهيئة والتنمية المستدامة للإقليم، وكذلك يشارك في إعداد عمليات تهيئة الإقليم والتنمية المستدامة. كما يملك حرية المبادرة في كل إجراء يحفز التنمية الاقتصادية في البلدية[26].

وتقوم الجماعات المحلية وخاصة البلديات بدور هام في التهيئة العمرانية حيث تهدف المخططات المحلية إلى تهيئة المجال المحلي، ويكون ذلك عن طريق مخطط بلدي للتهيئة العمرانية والذي يجسد الخطة الوطنية للتهيئة العمرانية على المستوى القاعدي ويتم بواسطة أداتين هما المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير ومخطط شغل الأراضي.

فبالنسبة **للمخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير** فهو يحدد التوجيهات الأساسية للتهيئة العمرانية للبلدية المعينة مع أخذ تصاميم التهيئة والمخططات التنموية بعين الاعتبار.

أما **مخطط شغل الأراضي** فيحدد قوة استخدام الأراضي والبناء حيث يحدد:

المساحات العمومية والمساحات الخضراء والأحياء والشوارع، ويعين أيضا المناطق والأراضي الفلاحية الواجب وقايتها وحمايتها.

وحسب القانون 90-29 المتعلق بالتهيئة والتعمير فإنه يجب أن تعطي كل بلدية أو جزء منها مخطط شغل الأراضي، يحضر مشروعه بمبادرة من رئيس المجلس الشعبي البلدي وتحت مسؤوليته بعد مداولة المجلس الشعبي البلدي.

فيما يخص حماية البيئة تعد البلدية المؤسسة المحلية الرئيسية لتطبيق تدابير حماية البيئة فقد نصت قوانين البلدية والأوامر التابعة كلها صراحة على مفهوم البيئة وحمايتها ومكافحة التلوث، فالبلدية تعمل على حماية الوسط الطبيعي ومحاربة البناء الفوضوي، وكل أشكال التلوث كما أنها تقوم بتشجيع إنشاء جمعيات حماية البيئة، وتسهر على إنشاء الحدائق وتوسيع المساحات الخضراء[27].

وفي إطار **التعليم والحماية الاجتماعية والسياحة** نجد أن للبلدية عدة وظائف منها:

- انجاز مؤسسات التعليم الابتدائي وترقيتها.
- حصر الفئات الاجتماعية المحرومة والتكفل بها في إطار الحماية الاجتماعية.
- اتخاذ كل تدبير يرمي إلى توسيع قدراتها السياحية وتشجيع المتعاملين المعنيين باستغلالها[28].

إذن من خلال ما سبق نجد أن البلدية والولاية تتمتعان بمهام وصلاحيات كثيرة من الناحية النظرية والتنظيمية، إلا انه في الواقع هناك تباين في أدوارها لتحقيق تنمية محلية رشيدة، حيث نجد بعض القطاعات تم تحقيق تقدم معتبر فيها، ولو أخذنا على سبيل المثال قطاع السكن نجد أن الدولة الجزائرية اهتمت به وخاصة في الفترات الأخيرة، وأعطت للجماعات المحلية دورا مساندا للدولة في سبيل تحقيق التنمية في هذا القطاع. وكان الهدف الأساسي هو القضاء على البناء غير اللائق عبر توسيع السكن الاجتماعي الموجه للفئات الضعيفة الدخل، وتثبيت السكان خاصة بالمناطق الريفية.

وفي هذا الإطار نجد مثلا أنه تم تخصيص 555 مليار دينار لقطاع السكن في مخطط دعم النمو 2005-2009 وذلك في إطار الغلاف المالي الموجه لبرنامج تحسين ظروف معيشة السكان[29].

ومن مظاهر التحسن في مجال السكن من المهم التذكير أن الحظيرة الوطنية للسكن كانت تقدر ب 1948000 سكن غداة الاستقلال، وبلغت نهاية 2011 حوالي 7494000 مسكن، أي نمو إجمالي لهذه الحظيرة بأكثر من 5 ملايين مسكن[30].

ورغم التحسن الملحوظ في قطاع السكن الذي يعود أساسا للتطور المالي للإيرادات النفطية، وتركيز السياسة العامة الاجتماعية على هذا القطاع الحساس كأساس للتنمية المحلية والتنمية الشاملة، إلا أنها تبقى تواجه تحديات على رأسها التأخر في انجاز الكثير من المشاريع إضافة إلى الأزمة المالية الراهنة التي تعرفها الجزائر جراء انخفاض أسعار النفط.

كما أن ما يمكن تسجيله عن دور الفواعل الرسمية في إطار التنمية المحلية هو العجز الموجود في تجسيد المهام المنوطة بها على أرض الواقع، فهناك تباين واضح بين الصلاحيات وقدرات الجماعات المحلية في ممارسة هذه الصلاحيات، حيث نجد أن الجماعات المحلية قد تم تكليفها بصلاحيات دون توفير وسائل وإمكانات بشرية ومادية كافية لتجسيد هذه الصلاحيات على أرض الواقع، وهذا ما يحول دون تفعيل دورها الأساسي كفاعل في تجسيد التنمية المحلية.

ولما كانت التنمية المحلية عملية ذات نسق مفتوح حيث تتبلور في إطار بيئة تتضمن عدة أنظمة فرعية، أين تتداخل في بلورتها وتدعيمها عدة فواعل إضافة للفواعل الرسمية خاصة في ظل مفهوم الحكم الراشد والذي يكرس دورا محوريا للفواعل غير الرسمية في تسيير الشأن العام وتحقيق التنمية، وعليه فإنه من المهم التطرق لدور الفواعل غير الرسمية التي تساهم في تجسيد التنمية المحلية في الجزائر.

ب- الفواعل غير الرسمية:

في خضم التحولات العالمية الكبرى عرفت الدولة تغيرات كثيرة في أدوارها، حيث تعالت الدعوة لتبني المقاربة التشاركية في التنمية المحلية، حيث لم تعد الدولة الفاعل الوحيد في التنمية بل تعدتها إلى فواعل غير رسمية أخرى، أين أصبحت إدارة التنمية تنجز من خلال ثلاثة قطاعات أساسية: القطاع العام، القطاع الخاص، القطاع الثالث أو المجتمع المدني.

- القطاع الخاص والتنمية المحلية في الجزائر:

في البداية يمكن القول إن القطاع الخاص هو الاقتصاد الحر الذي يرتكز على آلية السوق الحرة والمنافسة التامة لتحديد أسعار السلع، والكميات المنتجة والمستهلكة، وبالتالي تقليص دور الدولة أو الاستغناء عنه ليبقى دورها شكليا ، كما يعرف أيضا بأنه مجموعة كبيرة من المؤسسات والشركات التي يمتلكها أفراد أو عائلات أو جماعات محدودة من الأشخاص(31).

ولقد كانت بدايات الانتقال إلى الاعتماد على القطاع الخاص على المستوى المحلي (البلديات) مع الفترة التي أعقبت مسار التعديل الهيكلي أي منذ 1994، حيث عرفت البلديات مساسا جوهريا في مجال النشاط الاقتصادي، أين تمت تصفية كل المؤسسات العمومية بناء على توصيات صندوق النقد الدولي القاضية بإخراج القطاع العمومي من الملكية الاقتصادية للمشاريع.

وتظهر أهمية القطاع الخاص أيضا في التنمية المحلية من خلال دوره في تشجيع الأعمال الخاصة ودعم عمليات الادخار والاستثمار، والتوظيف، فيصبح بذلك القطاع الخاص من أصحاب المصلحة على المستوى المحلي، وبذلك يساهم في خلق توازن بين قوى السوق. كما أن القطاع الخاص يساعد في رفع مستوى معيشة المواطنين وتحسين مستوى الخدمات المقدمة لهم، ويعمل كذلك على توفير مناصب شغل للعاطلين فقد تم تحقيق عدد من الانجازات في هذا الإطار نذكر منها إنشاء برامج تشغيل المأجور بمبادرة محلية (برنامج تشغيل الشباب).

وبرنامج عقود التشغيل المسبق، وبرنامج المساعدة على إنشاء مقاولات صغيرة والذي دخل حيز التنفيذ سنة 1997 موجهة للشباب الراغب في إنشاء مقاولة خاصة والإطارات التي شملتهم إجراءات تخفيض عدد العمال(32).

ونجد في الواقع أن الحكومة الجزائرية في سنة 2010 مثلا أطلقت خطة استثمارية على امتداد خمس سنوات بتكلفة 286 مليار دولار، وهذه الخطة تتركز حول قطاعات المياه والنقل والصحة والتعليم، وهذا المشروع كان يهدف لتغطية حاجيات قطاعية هامة تتطلب استثمارات مكلفة، ولأجل هذا السبب لجأت الحكومة إلى عقود الشراكة حتى يساهم القطاع الخاص في تمويل نسبة كبيرة من هذه الاستثمارات(33).

وعلى هذا الأساس نلمس في الواقع العديد من المجالات التي أصبح للقطاع الخاص دور هام في تسييرها، وخاصة في إطار تقديم الخدمات وتوفير مناصب الشغل ومن أمثلة ذلك الشراكة بين الجماعات المحلية ومؤسسات القطاع الخاص في تسيير النفايات والحفاظ على البيئة، ونجد كذلك قطاع النقل الذي أصبحت نسبة كبيرة منه في يد القطاع الخاص خاصة

النقل البري، ورغم بعض النقائص المسجلة في هذا الإطار من نقص للخدمات والفوضى الناجمة عن عدم الدراسة المسبقة لتحرير النقل إلا أنه ساهم بدرجة كبيرة في تخفيف الضغط على القطاع العام وتحقيق التنمية في هذا الإطار.

ورغم الأهمية الكبيرة التي يتمتع بها القطاع الخاص في التنمية المحلية، إلا أنه لا يزال يشكو من عوائق كثيرة متعلقة أساسا بالإجراءات البيروقراطية، وكذا نقص التمويل اللازم لمشروعاته، إضافة لاحتكار المؤسسات الحكومية لتنفيذ بعض المشاريع والبرامج .

وبذلك تظهر أهمية إشراك الفواعل الأخرى لتحقيق التنمية المحلية وخاصة المجتمع المدني، والذي سنبين دوره من خلال العنصر التالي.

– دور المجتمع المدني في التنمية المحلية في الجزائر:

يمكن تعريف المجتمع المدني بأنه: " المنظمات المستقلة عن الدولة والتي تقوم بنوع من الخدمة إلى المجتمع مثل الجمعيات الأهلية والخيرية والتي هي معارضة لهيمنة الدولة من المجتمع بمعنى أنه جملة المؤسسات السياسية والثقافية والاجتماعية التي تنشط في ميادين مختلفة بشكل مستقل نسبيا عن سلطة الدولة وتراقب وتعقلن هيمنة الدولة على المجتمع لكي تحرر طاقاته "[(34)].

وتلعب منظمات المجتمع المدني دورا هاما في تقديم الخدمات لمختلف فئات المجتمع مع مراعاة الجانب الإنساني، فهي تحرص على تقديم مستوى مناسب من الخدمات المحلية لفئات معينة من المواطنين كالفقراء والأقليات، كما أنها تستطيع التأثير على السياسات العامة للحكومة أو الوحدة المحلية، وبالتالي فإن هذه المؤسسات تلعب دورا هاما في عملية التنمية المحلية وذلك من خلال مساعدة الإدارة المحلية عن طريق العمل المباشر معها أو التأثير غير المباشر من خلال مجمل النشاطات التي تقوم بها، وتقديم شكل أفضل من الخدمات لفئات معينة من المواطنين.

وبذلك فمؤسسات المجتمع المدني تقوم بدور هام لا يقل عن دور القطاع الخاص في التنمية المحلية خاصة على مستوى معيشة الأفراد، وتقليص حدة الفقر، وتحسين مستوى الرفاه الاجتماعي والتعليمي والصحي.

كما أن المجتمع المدني يقوم بدور هام في مجال تجسيد الديمقراطية التشاركية والمواطنة[(35)].

إذن فالمجتمع المدني يعبر عن أحكام وأراء المواطنين إذ يقوم بإشراك المواطنين في عملية صنع القرار على المستوى المحلي.

وفيما يخص ظهور منظمات المجتمع المدني في الجزائر فقد كانت بشكل واضح من الفترة ما بين 1988 إلى 1995 وذلك بسبب التحول الديمقراطي الذي عرفته الجزائر، وبمجرد الإعلان عن قانون الجمعيات ذات الطابع الاجتماعي عرفت الحركة الجمعوية نفسا جديد جسده الكم الهائل من الجمعيات على المستوى الوطني والمحلي.

ومن ناحية الممارسة في الواقع نجد أن هناك الكثير من تنظيمات المجتمع المدني في الجزائر والتي ساهمت بقدر معتبر في ترقية التنمية خاصة على المستوى المحلي، باعتباره الحيز القريب لتفعيل أدوار المجتمع المدني خاصة في المجال التطوعي وتقديم الخدمات للمجتمعات المحلية بالشراكة مع الجماعات المحلية.

وقد أصبح متاحا لمنظمات المجتمع المدني العمل على كافة المستويات الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية وتدخل كشريك هام فعلا في عمليات البناء والتطوير، ومنها أنها أصبحت تعمل في مختلف الأنشطة الحيوية مثل:

- العمل التطوعي الهادف لتنظيف البيئة والمحيط وحملات التشجير حيث أحصت الجزائر نسبة مساهمة مقدرة بـ 60 % من قبل تنظيمات المجتمع المدني.
- تدعيم الخدمات الصحية وخاصة في المناطق الريفية وذلك من خلال تنبيه السلطات بالنواقص والعجز المسجل في هذه المناطق والعمل في مشاريع الرعاية الصحية الأولية والصحة الإنجابية من خلال التوعية.
- العمل في مجال التدريب والتأهيل ومحو الأمية والمساهمة في مجال المشاريع الإنتاجية الصغيرة وفي الجزائر أكثر من **3000** جمعية تعنى بمحو الأمية وتأهيل الأفراد وتدريبهم.
- النشاط في مجال حقوق الإنسان والدفاع عن الحريات.
- العمل في مجال مكافحة الفقر عن طريق أعمال المنظمات الخيرية الدينية بواسطة الزكاة والصدقات.
- في مجال الخدمات العامة وتقوية البنية الأساسية للمجتمع.
- العناية بشؤون المرأة وإدماجها كفاعل اقتصادي هام يفيد المجتمع من خلال الجمعيات الإنتاجية والتدريبية التأهيلية، فأعمال المتطوعين بالجزائر متعددة الجوانب تضيق وتتسع حسب ظروف كل جمعية، وتتوقف على اهتمام المتطوع(36).

وعلى الرغم من الكم الهائل من الجمعيات في الجزائر إلا أنه يمكن القول أن دورها في التنمية المحلية يبقى محدود إذ أنه من الناحية القانونية تتيح للأفراد والجماعات إنشاء الجمعيات، غير أن تأثيرها في الواقع في صنع القرار يبقى محدود جدا.

كما نجد أن العراقيل البيروقراطية لاسيما فيما يخص الحصول على الاعتماد، وهذا ما يؤثر على حرية واستقلالية الجمعيات في تسيير شؤونها وبالتالي تؤثر سلبا على أهدافها.

وبذلك فالعمل الجمعوي في الجزائر لاسيما على المستوى المحلي يحتاج إلى قوانين تفعل أداءه الاقتصادي وهو الأمر الغائب، فالاختلالات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري تدفع للتفكير في حلول للتخفيف من وطأتها، فالجزائر تعرف انطلاقة متواضعة للنمو خارج قطاع المحروقات وتواجهها تحديات مفصلية، وعلى رأسها امتصاص البطالة، وعليه يمكن للاستثمار المحلي أن يكون وسيلة ناجحة في ذلك مع تدعيم لدور منظمات المجتمع المدني في هذا الإطار(37).

إذن الملاحظ لدور الفواعل غير الرسمية وبالأخص المجتمع المدني في الواقع يجد أن هناك تباينا في أدوارها، حيث نجد من ناحية الدور الرعائي الخدماتي نلمس العديد من الايجابيات من خلال دور هذه الفواعل في تقديم الخدمات العامة، إلا أن الدور الهام لهذه الفواعل والذي يعتبر ركيزة التنمية المحلية وهو المشاركة في صنع السياسات المحلية ومراقبة مشاريع التنمية المحلية، فنجد هذه الفواعل غائبة ولا تملك القدرة على أن تكون فاعلا في صنع وتخطيط سياسيات التنمية المحلية، وهذا يعود لعدة أسباب مرتبطة أساسا من جهة تكوين هذه الفواعل حيث لا تملك المقومات التي تسمح لها للضغط والمشاركة محليا، ومن جهة أخرى طبيعة تسيير الشأن المحلي في الجزائر والذي يتميز بالبيروقراطية وعدم الانفتاح على بيئة الفواعل الرسمية.

وفي الأخير يمكن القول إن التنمية المحلية في الجزائر ورغم الإطار القانوني الذي كفل للجماعات المحلية والقطاع الخاص والمجتمع المدني المساهمة في بلورتها إلا أنها لا تزال تعاني من اختلالات عديدة نظرا لغياب المشاركة والاتصال بين الفواعل السالفة الذكر، إضافة إلى التأثير السلبي للعوامل البيئية (سياسية، اقتصادية اجتماعية...) في بناء عملية التنمية المحلية في الجزائر، حيث تتحكم في عملية التنمية المحلية في الجزائر عدة محددات يمكن تحليلها فيما يلي.

3- المحددات البيئية وتأثيرها على التنمية المحلية في الجزائر:

تتأثر التنمية المحلية بمجموعة من المحددات البيئية، إذ لا يمكن التحدث عن تنمية محلية في معزل عن المتغيرات البيئية، فهي نسق مفتوح يتأثر بطبيعة النظام الكلي الذي تقوم عليه الدولة سواء على المستوى السياسي الاقتصادي، الإداري، والاجتماعي.

وعليه سأحاول من خلال هذا العنصر الإجابة عن السؤال الأساسي: هل أن النظام السياسي والاقتصادي والإداري في الجزائر يساعد على قيام تنمية محلية؟

أ- المحددات السياسية:

ترتبط التنمية سواء على المستوى الوطني أو المحلي بمتغيرات سياسية عديدة تؤثر فيها ولعل من أهم هذه العوامل نجد طبيعة النظام السياسي القائم، وما إذا كان ديمقراطيا تعدديا أو شموليا فرديا، فالتنمية أصبحت تقاس بمدى ديمقراطية النظام السياسي، فحيثما تغِب الديمقراطية بمبادئها كافة وخاصة مبدأي المشاركة والمحاسبة تتأثرْ فئة معينة بالمال العام وتوجهه لمصالحها الشخصية على حساب المصلحة العامة، فيعم بذلك الفساد وينتفي وجود الحكم الصالح، فالنظام الديمقراطي يعزز من مشاركة المواطنين في التنمية المحلية.

وكذلك للاستقرار السياسي دور هام في توجيه السياسات العامة للدولة باتجاه التنمية المحلية، فكلما كانت الدولة تتمتع باستقرار سياسي تدعم الحرية والمسائلة؟؟؟ كلما تفرغت لمعالجة القضايا التنموية على المستوى القومي والمحلي، والتفتت أكثر لتقديم الخدمات الاجتماعية لمواطنيها.

أما إذا كانت الدولة تعاني من عدم الاستقرار فإن سياساتها العامة تكون مركزة على استقرار الأمن وصرف النفقات الباهظة على التسلح بدل الإنفاق على القضايا والمشاكل المجتمعية[38].

- طبيعة النظام السياسي في الجزائر وتأثيره على التنمية المحلية:

لقي موضوع طبيعة النظام السياسي في الجزائر اهتمام كبير من الدارسين في محاولة لتحديد طبيعته وتصنيفه وتجمع أغلب الدراسات على أن طبيعة النظام السياسي في الجزائر جد معقدة، وهذا النظام لديه آلياته الخاصة به التي أصبحت تقاليد استعملتها أنظمة الحكم المتداولة في الجزائر، فمن خصائصه أنه لا يقبل أية منافسة أو تهديد يمكن أن يأتيه داخليا أو خارجيا وفي كثير من الأحيان استطاع هذا النظام أن يتخلص من منافسيه بطرق سلمية وفي بعض الأحيان بطرق عنيفة، فهو نظام حكمت عليه الأحداث التاريخية أن يكون نظاما عسكريا تلعب فيه المؤسسة العسكرية الدور الأبرز رفقة البيروقراطيين[39].

ويرى الباحث الجزائر هواري عدي أن نظام الحكم في الجزائر هو نظام شخصي وأبوية جديدة، وهي أبوية لا تضمن استقرار السلطة ولكن في النهاية تستطيع السلطة أن تجد التوازن والاستقرار، فالنظام الجزائري منذ نشوئه يتحرك بالقوى والميكانيزمات نفسها فقد ترسخت في الجزائر تقاليد خاصة بالحكم وكأن هناك تواصلا في تطبيق هذه الأساليب(40).

وعلى العموم يمكن القول إن النظام السياسي في الجزائر بعيد عن تطبيق مؤشرات الممارسة الديمقراطية ونجد من مظاهر ذلك التعديلات الدستورية المستمرة وإصدار مجموعة – متناقضة أحيانا– من القوانين والاهتمام بشكل النظام ورموزه أكثر من الاهتمام بإنجازه وفاعليته، تغييب فواعل المجتمع المدني عن المشاركة في صنع السياسات العامة، وفقدان الثقة بين الشعب والدولة نظرا لعدم قدرة الدولة على تحقيق الاستمرار وتوفير المتطلبات الأساسية لأفراد المجتمع، فأصبح الناس يشكون في كل شيء ولا يثقون فيما يقوله المسؤولون لأن ما يقولونه شيء والواقع شيء آخر.

ورغم الإيجابيات التي شهدت الفترة الأولى من التحول الديمقراطي إلى أن فترة التسعينات عرفت تراجعا عما تحقق من خطوات باتجاه الديمقراطية من خلال التعديل الدستوري لسنة 1996 وكذا قوانين الأحزاب والانتخابات والإعلام، ولقد كان الهدف من وراء هذه الإجراءات هو ألا تتجاوز التعددية السياسية والحزبية المقيدة أصلا، التي سمح بها النظام السياسي الحاكم ما تميزت به منذ البداية من سمات أساسية تضمن استمرار نظام الحزب الواحد في قالب تعددي.

وأهم هذه السمات نجد هيمنة السلطة التنفيذية خاصة الرئيس بصلاحياته الواسعة على الحياة السياسية.

والتدرجية في الانتقال إلى التعددية بقرار أعلى من السلطة التنفيذية. والانتقائية في اختيار القوى التي يسمح لها بتأسيس أحزاب معترف بها، كما تتميز القرارات المتخذة بأنها فوقية.

فكل هذه السمات التي لا تعكس نظاما ديمقراطيا يؤدي إلى غياب آليات الممارسة الديمقراطية وكما هو معلوم فإن التنمية في الوقت الحاضر أصبحت مرتبطة أشد الارتباط بالديمقراطية فلا تنمية بدون ديمقراطية وعليه فقد كان لهذه المؤشرات السياسية التي تميز بها النظام السياسي في الجزائر انعكاس واضح على التنمية سواء على المستوى الوطني أو المحلي، حيث لم تصبح التنمية هدف النظام السياسي بقدر ما أصبحت وسيلة لتحقيق الشرعية السياسية للنظام الحاكم، فكيف ذلك؟

– التنمية المحلية وإشكالية الشرعية السياسية:

تتميز الأنظمة العربية بصفة عامة بأنها تحاول دائما تغطية عجزها السياسي بشرعيات متعددة سواء بالثورة أو الزعامة وغير ذلك، فهي لا تقبل من الفكر والتوجهات إلا ما يدعم إيديولوجياتها ومركزها السياسي.

قامت السلطة في الجزائر على أساس الشرعية الثورية التي استمرت بعد ذلك، ومازالت إلى حد الآن ولو بأوجه مختلفة، وبذلك أضحت التنمية مجرد أداة ووسيلة في يد الحاكم أو الزعيم يكرس بها أهليته واستحقاقه للسلطة، وتدعيم شرعيته السياسة، وهذا ما أدى ليس للكلام عن تنمية واحدة في الجزائر وإنما عن تنميات حيث كان لكل رئيس تنميته ورؤيته الخاصة لطبيعة الدولة ونوع التنمية المراد تحقيقها فأصبحت البرامج التنموية مرتبطة بالرئيس(41).

إذن من خلال ما سبق يتضح أنه لا يمكن لنا أن نتكلم عن سياسة راشدة للتنمية المحلية في معزل عن طبيعة النظام السياسي وسلوكياته، فهناك علاقة وطيدة ومترابطة ما بين الديمقراطية والتنمية، فنجد جل الدراسات الحديثة تحدد مفهوم التنمية من خلال الديمقراطية، فلا تنمية بدون ديمقراطية، ولا يمكن أن نتكلم عن نظام ديمقراطي في معزل عن التنمية المحلية،

إذ أن أساس الديمقراطية هو المشاركة الشعبية في اتخاذ القرارات وهذا لا يتأتى في الإطار التنموي إلا من خلال التنمية المحلية التي تقوم بدورها على مبدأ إشراك القاعدة في صنع وتنفيذ البرامج التنموية، وبالتالي لابد على الدولة أن تتأسس على أساس شرعي أي برضا الشعب وتقبله لها، وبذلك فهو يساهم في التأسيس الشرعي لها، وفي إدارة الشؤون العامة في جو من الشفافية والحرية والعدالة.

إضافة إلى المتغيرات السياسية كذلك فلا يمكن إغفال البيئة الاقتصادية وتأثيرها على التنمية الوطنية أو المحلية وعليه نتساءل عن دور الأوضاع الاقتصادية وطبيعة النظام الاقتصادي الجزائري وتأثير ذلك على قيام تنمية محلية حقيقية.

ب- المحددات الاقتصادية:

تتفق جل الدراسات المتعلقة بالتنمية المحلية أنه لا يمكن تصور تنمية محلية بدون توفر مناخ اقتصادي ملائم حيث تلعب بنية الاقتصاد أهمية كبيرة في نجاح أو فشل المشاريع التنموية وعليه سيتم التركيز هنا إبراز أهم سمات النظام الاقتصادي في الجزائر وتأثير ذلك على مسار التنمية المحلية.

لقد عرفت السياسة التنموية في الجزائر بعد الاستقلال عدة مراحل وتطورات كان لها تأثير على بناء الاقتصاد وخاصة في الآونة الأخيرة التي تميزت بعدة إصلاحات اقتصادية، مما أثر على أداء التنمية المحلية.

في الفترة الممتدة من الاستقلال إلى غاية 1989 تم اعتماد نموذج يقوم على مجموعة من الأفكار والإجراءات كالتأميمات وبناء قطاع عمومي واسع، واعتماد المخططات التنموية التي تهدف لإصلاح القاعدة الاقتصادية المهترئة التي خلفها الاستعمار، وذلك من خلال التصنيع غير أن هذا النموذج لم يحقق النتائج المرجوة حيث عرفت المشاريع التنموية ضعفا في الأداء والمردودية الاقتصادية، نتيجة العجز المادي المستمر للوحدات الإنتاجية.

ومنذ الثمانينات شهدت الجزائر، إعادة هيكلة المؤسسات الوطنية ودخلت في تطبيق الخوصصة منذ عام 1994، حيث بدأت بمنح المؤسسات العامة الاستقلالية القانونية، إذ أنشأت شركات قابضة (إدارة) تحرز أسهم الشركات العامة، ويسمح لها كذلك بإقامة مشروعات مشتركة مع الرأسمال الأجنبي، أما بخصوص منح الاستقلالية القانونية للبنوك التجارية، فقد استهدفت دفعها إلى ممارسة نشاطها على أساس المعايير التجارية بدلا من التحويل الآلي للمشروعات العامة، وإقحامها في جلب تنافسي لمدخرات القطاع العام والإقدام على تحمل مخاطر الإقراض[42].

ورغم نجاح الاقتصاد الجزائري في معالجة بعض الاختلالات في معدلات النمو بعد الدخول في سياسة الاقتصاد الحر إلا أنه مازال يحتاج إلى عقلنة تطبيق سياسة الخوصصة، وتدعيم مكتسباتها لبناء اقتصاد عصري حديث.

ويمكن إبراز أهم السمات التي يتميز بها الاقتصاد الجزائري، والتي لها تأثير على التنمية المحلية من خلال نقاط عديدة حيث نجد من سماته الاعتماد الواسع على ريع النفط وعدم تنويع الصادرات، وهذا ما يجعله معرضا لهزات عنيفة بفعل عوامل خارجية[43].

فاعتماد الجزائر على المحروقات كمصدر وحيد للدخل يجعلها في أزمة على المدى الطويل، بالنظر لمختلف الدراسات التي تبرز إمكانية اضمحلال مصادر النفط، إضافة للانخفاض الذي يتعرض له سوق النفط كما تشهده المرحلة الراهنة، وبالتالي فإن هذه الوضعية تنعكس بصورة آلية على الجماعات الإقليمية في الجزائر باعتبارها المحرك الرئيسي لعملية

التنمية المحلية، إذ تبرز هذه الاختلالات العميقة عبر هزات تسير المدن والقرى الجزائرية وذلك من خلال بروز عدة مظاهر لهذه الاختلالات كالاقتصاد غير الرسمي، والتهرب الضريبي وغيره من المظاهر التي أثرت بطريقة مباشرة في تمويل التنمية المحلية.

كما أنه في السنوات الأخيرة برزت مؤشرات أو ظواهر كان لها التأثير السلبي على المسيرة التنموية في الجزائر ومن تلك المؤشرات:

ارتفاع الاحتجاجات لدى الفئة العمالية بالمطالبة بتحسين الوضع المعيشي.

وبروز مؤشرات الاختلاس والرشوة بشكل لافت للانتباه وتبديد الأموال العمومية في صفقات مشبوهة مما يعني إهدار للمال العام وعدم تحقيق البرامج التنموية سواء على المستوى الوطني أو المحلي.

إضافة لبقاء مؤشرات النمو خارج المحروقات بعيدة عن الطموحات(44).

وكان لهذه المظاهر وخاصة الفساد المالي تأثير بالغ الأهمية حيث انعكس ذلك على أداء الجماعات المحلية في تنفيذ مختلف برامجها التنموية، والتي أصبح يلعب فيها المقاولون وذوو المصالح الاقتصادية دورا كبيرا في الضغط على المصالح المحلية لأجل استمالة الإدارة للاستحواذ على مختلف المشاريع لتحقيق الأغراض الشخصية.

فقد كان دخول الجزائر في نظام اقتصادي مبني على قواعد اقتصاد السوق وكذا خصخصة المؤسسات إلى فتح الشهية أمام مستخدمين خواص، ولما كانت البلدية القاعدة الأساسية للاقتصاد فتوزيع المشاريع كان يتم على مستواها وبيد مجالسها الشعبية المنتخبة ولذلك كان يعمد ذوو المصالح الاقتصادية إلى الضغط على أعضاء المجالس المحلية للحصول على قدر كبير من هذه المشاريع لكونها تدر الكثير من المال(45).

إذن فالتحولات الاقتصادية التي عرفتها الجزائر كان لها تأثير كبير على عملية التنمية المحلية، إذ أنه هناك علاقة وطيدة ما بين التنمية والمحدد الاقتصادي، فلا يمكن إنجاح عملية التنمية المحلية إلا إذا تم توفير أرضية اقتصادية خصبة تسمح ببناء نموذج تنمية محلية وذلك بتنويع الموارد المالية للجماعات المحلية وتعزيز الاستثمارات المحلية بمشاركة جميع الفواعل على المستوى المحلي.

وإضافة إلى المتغيرات الاقتصادية السابقة الذكر، فإن التنمية المحلية تتأثر أيضا بالعوامل الإدارية، إذ أن التنمية المحلية لها علاقة مباشرة بالجهاز الإداري والذي عرف عدة تطورات منذ الاستقلال أثرت على أداء التنمية في الجزائر.

ج- المحددات الإدارية:

تعد الإدارة في الوقت الحالي الأداة الأساسية لتفعيل وتنفيذ السياسة العامة للدولة، فنجاح هذه السياسات مرتبط بمدى قوة ورشادة الإدارة في تنفيذها، وتسيير شؤونها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية.

وعليه فنجاح برامج التنمية المحلية مرتبط بمعطيات الإدارة العامة ونوعية التسيير سواء على المستوى المركزي أو المحلي.

لقد عرفت الجزائر بعد فترة الاستعمار أزمة حادة في المجال الإداري على غرار باقي المجالات، إذ ورثت إدارة استعمارية كانت تستخدم لقمع الجزائريين، وبالتالي بقيت بعض من هذه السلوكيات في فترة الاستقلال وذلك من خلال عدة مظاهر سلبية استمرت – بل زادت حدة – إلى وقتنا الحاضر.

ولعل من بين أهم هذه المظاهر نجد انتشار ظاهرة الفساد الإداري بأشكاله المختلفة كالرشوة والاختلاس والتسيب الإداري وخاصة في تلك الإدارات التي لها علاقة مباشرة بالمواطنين أين تعرف انتشارا لظاهرة الرشوة و(الزبونية).

فقد أصبحت الجزائر شأنها شأن بقية الدول النامية تحت خطر ظاهرة الفساد التي تعمل على نسف أسس المجتمع وتقويض أركان الدولة وذلك من خلال ما تشهده من اختلاس للأموال ونهبها وتبذيرها وتعاطي الرشوة واستغلال النفوذ، والمحسوبية وتزوير الوثائق والمحررات الرسمية، إضافة لعدم الإحساس بالمسؤولية وانتشار مشاكل التسيب والعراقيل البيروقراطية...(46).

وما يميز الإدارة الجزائرية أيضا أنها إدارة انطوائية جامدة، فالسلطات الإدارية لازالت في مجملها انطوائية ولم تولِ ذلك الاهتمام الكافي للإمكانات المتاحة لها، إضافة لعشوائية وفردية التسيير، كما أنها تفتقد إلى المعارف والمبادئ العملية(47). خاصة ما تعلق بالإدارة بالأهداف والإدارة بالمشاريع وإدارة الجودة الشاملة.

فهذا الجمود وعدم مواكبة التطورات العلمية الحديثة في التسيير جعل الإدارة غير قادرة على تفعيل مختلف البرامج التنموية، كما خلق هوة بينها وبين المواطنين نتيجة لغياب الاتصال بينهما. ويبرز هذا الجمود أيضا من خلال غياب الإطارات ذات الكفاءة في التسيير والتي بإمكانها تجسيد موضوع التنمية وهدفها، نظرا لعدم الاهتمام بالموارد البشرية وتنميتها.

إذن فهذه المظاهر التي تميز الإدارة الجزائرية سواء على المستوى المركزي أو على مستوى التسيير المحلي جعلت من التنمية المحلية آخر اهتماماتها، حيث طغت المصالح الشخصية والمنطق التعبوي على الإدارة المحلية في الجزائر ولذلك لابد من استراتيجية تغيير في الإدارة الجزائرية تمنح فيها الأولوية للموارد البشرية، وتوفير الإمكانات لها لتغير نمط التسيير لتحقيق التنمية المحلية، وذلك من خلال إعادة النظر في دور الجماعات الإقليمية باعتبارها قاعدة التنمية في الجزائر، وتفعيل العمل اللامركزي والجواري على المستوى التنموي.

خاتمة:

وعليه في الأخير يمكن القول إن عملية التنمية المحلية في الجزائر تتحكم فيها عدة متغيرات سواء على مستوى البيئة الداخلية أو المحيط الخارجي للمؤسسات المحلية في علاقتها وتفاعلها مع الدولة وبقية الفواعل المحلية التي تؤثر في صنع القرار المحلي، فإشكالية التنمية المحلية في الجزائر ليست إشكالية تقنية فقط، بل هي منظومة متكاملة تتفاعل فيها بيئة الجماعات المحلية مع محيطها السياسي، الاجتماعي، الثقافي، الاقتصادي والإداري، إذ أن هذه المتغيرات البيئية تؤثر بصفة كبيرة ومباشرة على أداء التنمية المحلية، حيث أنه لا يمكن أن نتكلم عن نجاح برامج التنمية المحلية في الجزائر في ظل نظام سياسي غير ديمقراطي يبحث عن شرعيته من خلال التنمية، وفي ظل نظام اقتصادي يعتمد على الريع النفطي كمصدر وحيد للدخل، وفي ظل نظام اجتماعي وثقافي يتميز بالعشائرية وعدم الوعي بأهمية المشاركة في صنع التنمية المحلية، وأن أساس نجاحها متوقف على مدى مشاركة المواطنين، وكذلك في ظل منظومة إدارية تتميز بالتخلف والبيروقراطية في التسيير من طرف المنتخبين المحلين، وبانتشار الفساد بأشكاله المختلفة.

وبالتالي فتفعيل عملية التنمية المحلية في الجزائر يبقى متوقفا على مدى توفير بيئة ملائمة، من جميع النواحي سياسية اقتصادية، اجتماعية، إدارية، مع إشراك جميع الفواعل المحلية في صنع برامج التنمية المحلية.

التهميش:

[(1)] أحمد شريفي، " تجربة التنمية المحلية في الجزائر"، مجلة العلوم الإنسانية ، السنة السادسة، العدد (40)، 2009، في: www.ulum.nl ، تصفح الموقع يوم: 2010/10/28.

[(2)] محمد بالخير، " التنمية المحلية وانعكاساتها الاجتماعية "، مذكرة ماجستير: جامعة الجزائر: كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، 2005، ص 62.

[(3)] إسماعيل قيرة، على غربي، في سيكولوجية التنمية، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2001، ص 140.

[(4)] أحمد هني، اقتصاد الجزائر المستقلة، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1991، ص 26.

[(5)] إسماعيل قيرة، على غربي، المرجع السابق الذكر، ص ص 140-141.

[(6)] نفس المرجع، ص 141.

[(7)] إسماعيل، قيرة ، على غربي، المرجع السابق الذكر، ص 142.

[(8)] نفس المرجع، ص 142.

[(9)] أحمد شريفي، المرجع السابق الذكر.

[(10)] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، عرض موجز لتقرير الجزائر حول حالة تنفيذ برنامج العمل الوطني الخاص بالحكامة (1999-2008)، الجزائر 2008، ص 11.

[(11)] آسيا بلخير، " إدارة الحكمانية ودورها في تحسين الأداء التنموي بين النظرية والتطبيق الجزائر نموذجا "، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية الإعلام، 2009، ص 168.

[(12)] أحمد شريفي، المرجع السابق الذكر .

[(13)] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مصالح رئيس الحكومة، مشروع برنامج الحكومة، الجزائر، ماي، 2003، ص ص 41-42.

[(14)] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، التقرير المرحلي الثاني حول تنفيذ برنامج العمل الوطني في مجال الحكامة، جويلية 2012، ص 52.

[(15)] حسين فريجة، " الرشادة الإدارية ودورها في تنمية الإدارة المحلية "، مجلة الاجتهاد القضائي، العدد (6)، الجزائر، 2009، ص 75.

[(16)] احمد بوريش، " تحليل أسباب وانعكاسات الأزمة البترولية 2014 على الاقتصاد الجزائري "، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي انعكاسات انهيار أسعار النفط على اقتصاديات الدول المصدرة له، جامعة المدية، 7/8/ أكتوبر 2015 ، ص 11.

[(17)] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون 12-07 المؤرخ في 21فبراير 2012 والمتضمن قانون الولاية، الجريدة الرسمية، العدد12، الصادرة ليوم 29 فبراير 2012، المادة 165.

[(18)] حسين فريجة، المرجع السابق الذكر ، ص 76.

[(19)] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **القانون 12-07** المؤرخ في 21فبراير 2012 والمتضمن قانون الولاية ، المواد من 93 إلى 97.

[(20)] حسين فريجة، المرجع السابق الذكر، ص 76.

[(21)] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **القانون 12-07** المؤرخ في 21فبراير 2012 والمتضمن قانون الولاية ، المواد 80-81-82-83.

[(22)] نفس المرجع، المواد 84-87

[(23)] نفس المرجع، المواد 99-100-101.

[(24)] حسين فريجة، المرجع السابق الذكر، ص 77.

[(25)] G . mekamcha , le processus de développement économique national par les collectivités locales : mythe ou réalité , alger , revue IDARA , 1995 , p . 68 .

[(26)] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **القانون 11-10** المؤرخ في 22 يونيو 2011 والمتضمن قانون البلدية، الجريدة الرسمية، العدد37، الصادرة ليوم 03 يوليو 2011، المواد 107-108-110.

[(27)] عبد النور ناجي، " دور الإدارة المحلية في تقديم الخدمات العامة "، مجلة دفاتر السياسة والقانون العدد (01)، 2009، ص 158.

[(28)] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **القانون 11-10** المؤرخ في 22 يونيو 2011 والمتضمن قانون البلدية، المادة 122.

[(29)] الزهير الرجراج، " التنمية المحلية في الجزائر: واقع وأفاق "، أطروحة دكتوراه: جامعة الجزائر 3، كلية العلوم الاقتصادية، 2012/2013، ص 205-206.

(30) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، التقرير المرحلي الثاني حول تنفيذ برنامج العمل الوطني في مجال الحكامة، المرجع السابق، ص 277.

(31) توفيق رضوان، " الشراكة بين الجماعات المحلية والقطاع الخاص ودورها في تفعيل التنمية المحلية"، مذكرة ماجستير: جامعة الجزائر 3: كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 2014/2013، ص 136.

(32) صفية جدوالي، " مبادئ الإدارة الرشيدة والقطاع الخاص في الجزائر "، ورقة بحث قدمت في الملتقى الدولي حول: (الحكم الرشيد واستراتيجيات التغيير في العالم النامي)، سطيف، 08 – 09 افريل 2007، ص 433 .

(33) محمد بزيرية، "القطاع الخاص ودوره في التنمية الاقتصادية"، مذكرة ماجستير، جامعة سعد دحلب بالبليدة: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2006، ص 193.

(34) مصطفى كيحل، "دور المجتمع المدني في التأسيس للحكم الراشد"، ورقة بحث مقدمة في الملتقى الدولي(الحكم الرشيد واستراتجيات التغيير في العالم النامي)، سطيف، 08 – 09 افريل 2007، ص ص 166 – 167.

(35) ESSAID Taib , « société civil et gouvernance » **, revue idara** 30 (2005) , p 284.

(36) عبد السلام عبد اللاوي، "دور المجتمع المدني في التنمية المحلية"، مذكرة ماجستير: جامعة ورقلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2011/2010، ص 87.

(37) صالح زياني، "موقع مؤسسات المجتمع المدني في إدارة التنمية المحلية في الجزائر"، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 16،(2007)،ص 262.

(38) محمد القريوتي، رسم وتنفيذ وتقييم السياسة العامة، ط1، الكويت: دار المكتبة الوطنية، 2006، ص ص 80 – 81.

(39) علي بوعناقة، دبلة عبد العالي، " الأزمة الجزائرية الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية "، ط2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية 1999، ص ص 209 – 210.

(40) نفس المرجع، ص 221.

(41) صالح عميور دعاس، " مأزق التنمية في الجزائر "، ورقة مقدمة ضمن الملتقى الوطني (التحولات السياسية وإشكالية التنمية السياسية في الجزائر: واقع وتحديات) جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، 2008 .

(42) إسماعيل قيرة، وآخرون، مستقبل الديمقراطية في الجزائر، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002، ص 233.

(43) نفس المرجع، ص 217.

(44) فؤاد جدو، " التنمية المستدامة بين متطلبات الحكم الراشد وخصوصية الجزائر "، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني (التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر)، الجزائر، 2008.

(45) حسين زبيري، "الحكم الراشد والتسيير المحلي"، مجلة دراسات اجتماعية، العدد (02)، 2009، ص 17.

(46) عنترة بن مرزوق، "الحكم الراشد وإصلاح الإدارة الجزائرية بين المتطلبات والمعيقات"، مداخلة مقدمة ضمن الملتقي الوطني:(تحديات الإدارة المحلية في الجزائر)، الجلفة، 28/27 أفريل 2010

(47) عمار عماري، "بعض الملاحظات عن واقع الإدارة العمومية في الجزائر وسبل إصلاحها للاندماج إيجابيا في الحركة العالمية "، تصفح الموقع يوم 20 ديسمبر 2010، في:

http://d.scribd.com/docs/2584pu38jvmzr3lgjq9k.pdf